

المجتمع المدني

سانام ناراجي و جودي البشر

يؤدي الصراع والعنف عادة إلى الحد من، أو حتى تدمير قدرة الناس على إعالة أنفسهم، كما يحد في نفس الوقت من قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية التي تمكن المجتمع من أداء وظائفه، وإلى تعطيل الإنتاج الزراعي والتجاري، بالإضافة إلى انخفاض الوظائف الاجتماعية التي يتم القيام بها بشكل يومي مثل العناية بالأطفال والمرضى. وتتعرض الهياكل الرسمية التي تحكم المجتمعات المحلية في مثل هذه الأحوال إما للتدمير، أو تصبح غير قادرة على أداء مهامها ووظائفها، وقد تختفي العناية الطبية والرعاية الاجتماعية، وتغلق المدارس أبوابها، ولا يتم جمع القمامة والنفايات، وتتعطل خدمات وشبكات المياه والكهرباء، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الأمراض وانتشار الأوبئة. وقد تتعرض خدمات الشرطة إلى الوهن والضعف، مما يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن، وإلى الاعتماد بشكل متزايد على الفصائل المتقاتلة. وتحمل "المجتمع المدني في الكثير من الدول التي عانت من الحروب الأهلية، وبشكل متزايد أعباء توفير هذه الخدمات، والعناية بالمجتمعات المحلية، والتحدث باسم السكان، ومحاولة التأثير على سياسات وأعمال الأطراف المحلية والدولية بالنسبة للصراع. يوفر هذا الفصل عرضاً وشرحاً عاماً للمجتمع المدني، مع التركيز بشكل خاص على قطاع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية NGO. كما يلفت الانتباه إلى المؤسسات والمنظمات التي تفقد تراثها وترأسها النساء، وكذلك التحديات والفرص التي تواجهها.

1 - ما هو المجتمع المدني

التصقت عبارة المجتمع المدني بالأصل لوصف الحركات الشعبية في أمريكا اللاتينية التي سعت إلى إحداث توازن مع القوى الظالمة للحكومات من جهة، والمصالح المالية الدولية الاستغلالية من ناحية أخرى¹. لكن توسع هذا الاصطلاح بحيث أصبح يشمل العديد من الأطراف واللاعبين غير الحكوميين، بما في ذلك المنظمات الرسمية، والشبكات غير الرسمية، والحركات الاجتماعية. ومنذ نهاية الحرب الباردة على وجه الخصوص، ازدهرت المنظمات غير الحكومية وانتعشت، وهناك اعتراف متزايد بها على اعتبار أنها طرف ولاعب مهم وحيوي في حلبة السلام والأمن.

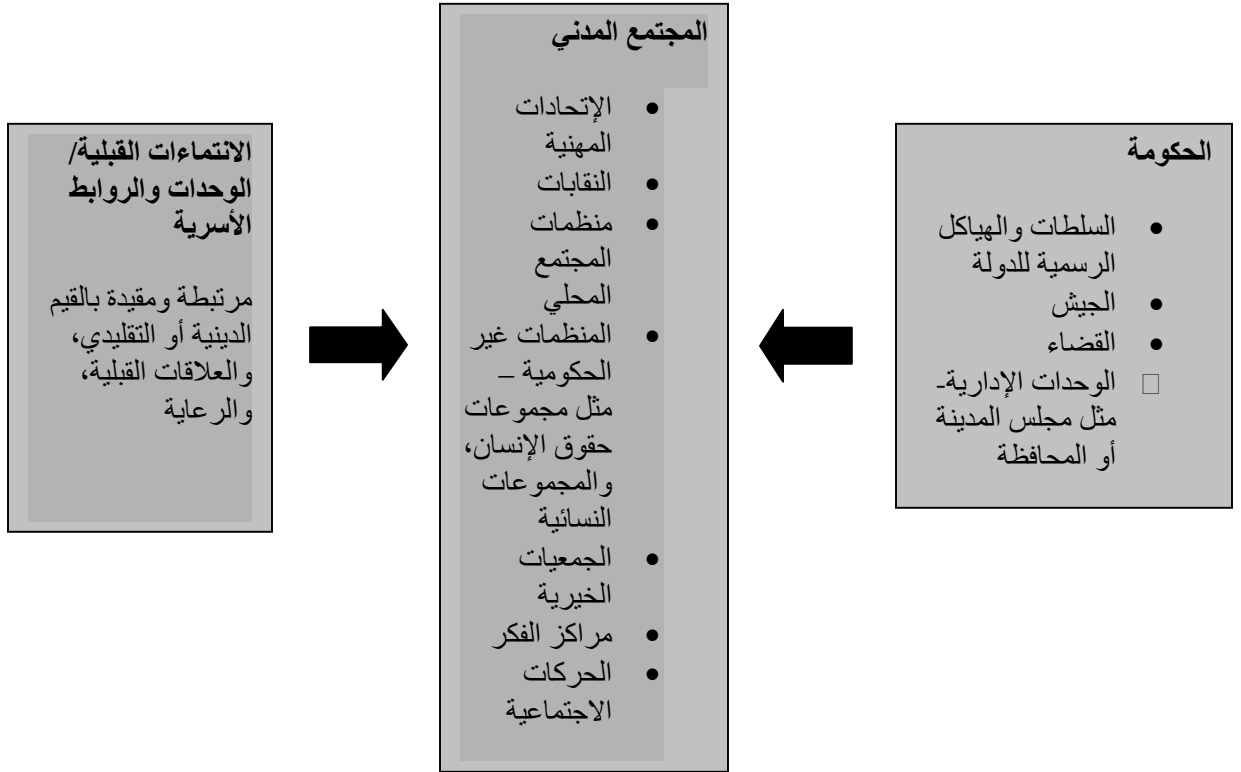
وبناء على ما ورد عن مركز المجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد فإن "المجتمع المدني يشير إلى حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه، والذي يدور حول مصالح واهداف وقيم مشتركة ومتبادلة. من الناحية النظرية، تختلف أشكالها المؤسسية وتتميز عن تلك التي تتبع الدولة، الأسرة، والسوق، مع أن الحدود بين الدولة، والمجتمع المدني، والأسرة، والسوق، غالباً ما تكون معقدة وغير واضحة، وقابلة للتفاوض. يضم المجتمع المدني عادة التنوع الشديد من حيث المساحة، واللاعبين، والأشكال المؤسسية، وتختلف في درجة الرسمية، والاستقلال الذاتي والنفوذ. يضم المجتمع المدني في أغلب الأحيان منظمات ومؤسسات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة، ومنظمات التنمية غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والمنظمات والمؤسسات النسائية، والمنظمات الدينية، والاتحادات والنقابات المهنية والتجارية، وجماعات المساعدة الذاتية، والتنمية الاجتماعية، الاتحادات التجارية، والتحالفات، ومجموعات التأييد والمناصرة².

إن شمول القطاع التجاري تحت مظلة المجتمع المدني يتعرض لبعض الجدل على المستوى الدولي. هناك بعض الناس الذين يرغبون بقبول القطاع التجاري كجزء من المجتمع المدني، بينما هناك آخرون يعتقدون أن القطاع التجاري مرتبط بشكل وثيق جداً بالحكومة، خصوصاً في بعض الدول. فقد قامت المنظمات غير الحكومية مثل التحذير الدولي بتطوير برامج خاصة بتعزيز دور الشركات في بناء السلام، بما ذلك إرساء روابط وصلات أفضل بين الشركات التجارية والمجتمعات المحلية التي تتواجد وتعمل بها والتي تأثرت بالصراع.

المجتمع المدني مغاير ومختلف عن الدولة (الحكومة والبرلمان) والقطاع السياسي الرسمي (مثل الأحزاب السياسية) على اعتبار أنه وسيلة بديلة للتمثيل المباشر لإرادة المواطنين العاديين المنظمين في القطاع الخاص، ولكنهم نشيطين على الساحة العامة.

لماذا يعتبر المجتمع المدني النشط مهما في المجتمعات المتأثرة بالصراعات؟

تمكن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الأفراد من التوحد حول مجالات ونواحي مختلفة لهويتهم، بدلا من التعرف عليهم من خلال طبقاتهم أو فئاتهم الاجتماعية، الدينية، السياسية، أو العرقية. على سبيل المثال، تستطيع طيبة مسلمة مهتمة بشئون البيئة في البوسنة تأكيد هويتها كطبيبة من خلال الجمعيات الطبية، واهتمامها في البيئة من خلال منظمة غير حكومي، ومعتقداتها الدينية من خلال المسجد. وبالتالي، فإن هويتها لا تقتصر على كونها مسلمة أو امرأة فحسب. حيث تستطيع من خلال مهنتها واهتماماتها الأخرى التفاعل والتعامل وإقامة علاقات مع الآخرين في المجتمع ممن لديهم هوية دينية مختلفة، ولكن يشاركونها نفس الاهتمامات المهنية. تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من القوى المعتدلة المهمة في المجتمع، التي توفر منطقة وسطى ومشاركة للهوية إما من خلال الدولة أو القبيلة أو العشيرة أو الروابط العرقية (انظر الشكل أدناه). يستطيع المجتمع المدني النشط المساعدة في منع التطرف وفي تجنب تعطيل العلاقات في المجتمع الذي يضم سكان ذو مشارب متنوعة، التي يسعى فيها القادة السياسيين إلى الحصول على الدعم على أساس الهوية.



وعندما يكون هناك مجتمع مدني قوي، يكون هناك محاسبة واهتمام ومشاركة أكبر من قبل المواطنين في الحكم والقضايا السياسية. وتزيد التوقعات والاحتمالات بأن توفر المنظمات غير الحكومية والمستقلة معلومات غير محايدة وغير متحيزة، أكثر مما توفره الهيئات والأجهزة الحكومية أو المؤسسات التجارية³.

ويكون هذا الأمر ذو صلة بشكل خاص عندما تكون القيادة لأحد أطراف الصراع غير معترف بها دوليا. في الصراع المجد لجورجيا وأبخازيا في القوقاز (حيث أنه ليس هناك حرب دائمة أو إطار متفق عليه للسلام)، فإن المجتمع المدني في أبخاز – خصوصا قطاع المنظمات غير الحكومية الذي يدعو إلى حل الصراع، لديه وصول وتعامل أكبر مع المجتمع الدولي من حكومة الأمر الواقع (ولكن ليس الحكومة الشرعية) في المنطقة، وبالتالي فإنها تشكل جسر الاتصالات. وبينما تنظر سلطات الأبخاز إلى النفوذ المحتمل لقطاع المنظمات غير الحكومية يعين القلق في بعض الأحيان، إلا أنها تدرك أهميته في المحافظة على الروابط مع جورجيا ونقل وجهة نظر الأبخاز دوليا.

غالبا ما يستخدم مصطلح المجتمع المدني كما لو كان قوة إيجابية متقدمة من حيث البديهة، تتمتع بقدرة تمثيل وجهة النظر الشعبية، والتي سيؤدي تقويتها وتعزيزها إلى إقامة سلام دائم، لكن ليس هذا هو الحال دائما. أولاً، أنها قادرة فقط على تمثيل تلك المجموعات القوية التي لديها درجة كافية من الوعي لأن تصبح قوية، تاركة المجموعات الضعيفة دون تمثيل.

ثانياً، إذا كانت تمثيل بشكل صحيح النطاق الكامل للرأي العام والمصلحة العامة في المجتمع، فإن المجتمع المدني سوف يقدم وجهات النظر التي يمكن أن تكون متعارضة، وفي بعض الأحيان رجعية. وإلى الحد الذي يمكن أن تضم فيه مؤسسات المجتمع المدني (CSOs) المجموعات الوطنية أو المجموعات التي اشتركت في الماضي بالصراع العنيف، فإنها من الممكن أن تظهر وتصبح بمثابة قوة للتعسف، أو الإقصاء، أو الدفاع عن المصالح الممنوحة. في كولومبيا، على سبيل المثال، يعتقد نشطاء السلام أن بعض الشركات الضخمة قامت بتأسيس مؤسسات خيرية كواجهة لصرف النظر عن علاقاتهم وارتباطاتهم بالنشاطات العسكرية المساعدة⁴.

ثالثاً، وطالما أن المجتمع المدني يجذب الدعم المالي الدولي، فإنه لن يكون محصناً من التأثير السياسي أو المالي للمصالح الدولية. علاوة على ذلك، وبالرغم أنه من الواضح أن الكثير من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني غير سياسية، أو بعيدة عن السياسة، إلا أن هناك أيضاً الكثير من المؤسسات التي لديها تعاليم ومبادئ سياسية قوية، أو تركز على قضايا يدعمها مختلف الأطراف واللاعبين في الساحة السياسية الرسمية.

رابعاً، وحيث أن الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف تعتمد على المجتمع المدني في تقديم الخدمات، فإن الكثير من الناس ينجذبون إلى هذا القطاع بسبب الدخل الذي يمكن أن يحققوه، وليس بسبب الأيديولوجية التي يؤمنوا بها. هذا هو الحال خصوصاً مع المنظمات غير الحكومية (انظر المربع أدناه). أخيراً، تكون السيطرة على المجتمع المدني في الكثير من الدول والبلاد التي تأثرت بالصراعات أو غير الديمقراطية، وفي معظم الأحوال بأيدي الدولة. فالدولة تقرر ما هي المؤسسات والمنظمات التي تستطيع التواجد، وما هي القضايا التي سيتم تناولها، وما هو نوع النشاطات والفعاليات والبرامج التي يستطيعوا إعدادها والقيام بها، وكيف سيتم صرف الأموال (من المصادر الوطنية والدولية). من البديهي أن هذا يعني أنه لا يسمح بتأسيس وتشكيل المجموعات التي لا تحظى بدعم الحكومة، ولا أن تكون فعالة ونشطة على المستوى العام، أو أن تحظى بالوصول إلى المجتمع الدولي.

من الممكن تأسيس مجتمع مدني قوي وديناميكي، قادر على جعل المصالح الحكومية والخاصة عرضة للمحاسبة والمسائلة. يعمل المجتمع المدني عادة طبقاً لنشريات وقوانين الحكومة وتحت إشرافها، وغالباً ما يستخدم التمويل من القطاع الخاص. وبالتالي، فإن درجة الاستقلالية محدودة. يجب على قادة المجتمع المدني أن يتصرفوا بحذر شديد وكأنهم يمشون على حيط أو حبل رفيع بين التحدي البناء والمعارضة غير المقبولة، مع خطر إقصائهم إذا نظر إليهم على اعتبار أنهم مدمرين أو غير مواليين. وبالرغم أنه يتوجب من الناحية المثالية على الحكومة، وعلى القطاع الخاص والمجتمع المدني تنظيم ومراقبة كل منهم للآخر، إلا أن المجتمع المدني في الواقع وفي أغلب الأحيان غير موحد إلى درجة كافية، وهو الأقل قوة من بين كل هذه المجموعات. نتيجة لذلك، فإنه المجتمع المدني يكون غالباً هو القطاع الذي يجري استهدافه أولاً. وينطبق هذا الحال في كل من المجتمعات التي تأثرت بالصراعات وفي البلاد والدول التي تكون فيها الديمقراطية ضعيفة.

مشاركة المرأة في المجتمع المدني

ازداد نشاط مؤسسات المجتمع المدني النسائية بشكل ثابت ومستمر في العالم منذ السبعينات (رغم أن المنظمات والمؤسسات النسوية قد وجدت على مدى التاريخ). وقد شكل إقصاء واستثناء المرأة من الهياكل الحكومية الرسمية – وفي المناصب المنتخبة والمعينة – القوة الدافعة التي تكمن وراء مشاركتهن كقيادات في المجتمع المدني. لذا، فإن الجهود التي تعزز وتشجع إشراك المجتمع المدني في عمليات السلام وفي الأنظمة الديمقراطية، يمكن أن تترجم إلى ادوار أكبر للمرأة. ويستطيع المجتمع المدني أن يلعب دور "الباب الخلفي" للعملية عندما تسد الطرق في وجه المرأة للوصول إلى العملية السياسية الرسمية.

إن "إذعان وخضوع المرأة له تاريخ طويل وهو متأصل وعميق الجذور في العمليات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وما استطعنا أن نفعله خلال السنوات القليلة الماضية هو صياغة وتشكيل شبكات وحركات على مستوى العالم بأسره، لم تكن موجودة وقائمة من قبل، من أجل تحويل ذلك الخضوع والإذعان، والقيام في نفس الوقت أيضا بكسر وتحطيم الهياكل الظالمة الأخرى... لقد اكتسبنا المهارات... والثقة بالنفس والقدرة على التنظيم من أجل إحداث التغيير⁵.

استطاعت المرأة من خلال المجتمع المدني، خلق مساحة سياسية مستقلة ذاتيا، حيث يتمتعن بحرية التنظيم طبقا لمبادئهن ومصالحهن. يمكن تفسير "مصالح المرأة" بعدة طرق. يرى البعض أن مصالح المرأة تتحدد وتتقرر بناء على الطبيعة الجوهرية والرئيسية للمرأة على أساس أنها توفر وتقدم الرعاية والعناية، وبالتالي يقع موضوع توفير وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية على رأس قائمة أولويات المرأة. وبالنسبة للآخرين، فإنهم يروا أن مصالح المرأة تتحدد وتتقرر بناء على وضعهن الاجتماعي والحاجة إلى الدفاع عن حقوقهن، ويشمل ذلك تشكيل جماعات الضغط "اللوبي" للتشريعات والقوانين التي تمكن المرأة على سبيل المثال من التصويت والملكية على قدم المساواة مع الرجال. بينما ترى مجموعة أخرى، أن من المهم التركيز على قضايا "محددة" للجنس (المساواة بين الجنسين) مثل العنف الأسري أو خيار الإنجاب، بينما يهدف الآخرون إلى دمج نشاطهم ضمن السياق السياسي الواسع والعام، للترويج "المشروع عام للعدل الاجتماعي"⁶.

بالطبع، هذه الأهداف المختلفة مترابطة مع بعضها البعض: إذ ليس من المحتمل أن تحصل المرأة على خدمات مناسبة إلا إذا توفرت لديهن قدرة التأثير على عملية صنع القرار. ركزت المنظمات النسائية في الكثير من الدول النامية على هدف حصول النساء على حقهن كمواطنات، مما يعني أن حقهن في الحصول على الخدمات، وأن حقوقهن المدنية والسياسية أبدية وغير قابلة للانحلال والانفكاك. على سبيل المثال، يعمل معهد اتصالات حقوق الإنسان في نيبال، ووكالة لايتانا نيهان لتنمية النساء في بوجنفايل مع حكوماتهن من أجل رفع وزيادة مستوى الوعي حول حقوق المرأة في بعض المجالات مثل العنف الأسري وحق المرأة في التعليم.

المنظمات غير الحكومية كقطاع ينمو في المجتمع المدني

تعتبر المنظمات غير الحكومية جزءا أو فرعا؟؟؟ من المجتمع المدني، وتمثل قطاعا يتنامى، فقد ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية الدولية ما بين عام 1990 و 1999 من 6000 إلى 29000⁷. وأصبحت لاعبا و طرفا حيويا ومهما بشكل متزايد في التنمية الدولية. تعمل المنظمات غير الحكومية في نطاق واسع من النشاطات والفعاليات، بما في ذلك إجراء الأبحاث، وتنفيذ المشاريع، والمناصرة والتأييد وزيادة ورفع مستوى الوعي الجماهيري والسياسي حول الكثير من القضايا. تقوم الكثير من المنظمات غير الحكومية بأداء كل هذه النشاطات، مستخدمة الأبحاث لتطوير البرامج ودعم جهود المناصرة والتأييد. وبناء على ما ورد عن مؤسسة الكومنولث، فإن المنظمات غير الحكومية تتميز بأربعة خصائص رئيسية هي⁸:

1. تشكل على أساس تطوعي من قبل المواطنين – هناك عنصر المشاركة التطوعية في المنظمة، بما في ذلك المتطوعين من الموظفين ومن أعضاء مجلس الإدارة.
2. الإستقلالية- تعمل المنظمات غير الحكومية ضمن ووفق قوانين الدولة، لكنه يتم السيطرة عليها من قبل مؤسسيها ومن قبل أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين أو المعينين. يعتمد الوضع القانوني للمنظمة غير الحكومية على حرية تشكيل الجمعيات – الذي هو أحد حقوق الإنسان الأساسية. ويمنح العهد "الميثاق" الدولي الصادر عام 1996 للحقوق المدنية والسياسية الذي جرى إقراره من قبل 152 دولة (حزيران "يونيو" 2004) حق التجمع وتشكيل الجمعيات (انظر القسم أدناه حول قوانين المنظمات غير الحكومية)⁹.
3. غير ربحية – لا تهدف المنظمات غير الحكومية إلى تحقيق مكاسب خاصة أو أرباح، حيث تستطيع توليد الإيرادات، فقط من أجل مواصلة ومتابعة مهمتها. من الممكن أن يتقاضى موظفو المنظمات غير الحكومية أجورا ورواتب مقابل العمل الذي يؤديه، لكن أعضاء مجلس الإدارة لا يتلقون عادة أية أجور، ولكن يستردوا قيمة ما أنفقوه وصرّفوه.
4. لا تخدم المآرب والأغراض أو القيم الخاصة والذاتية – يجب أن تكون أهداف وغايات المنظمات غير الحكومية تطوير وتحسين أوضاع وظروف الناس، وتناول القضايا الحساسة والحاسمة للمجتمع بأسره أو لقطاعات معينة.

من الناحية المثالية، تساهم المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني من خلال تعزيز التعددية والتنوع، وتطوير الفنون والآداب والعلوم، وتعزيز الثقافة، وحفز المواطنين على المشاركة في الحياة المدنية، وتوفير الخدمات وخلق مساحة بديلة عن الدولة للتعبير القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهمة والرئيسية¹⁰.

يصنف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية إلى:

1. منظمات المجتمع المحلي (CBOs) التي تخدم عدد ضيق ومحدود من السكان المحليين؛¹¹

المنظمات غير الحكومية،

في الكثير من الدول التي تمر في مرحلة التحول الناتجة عن الصراع، والدول غير الديمقراطية، والدول التي تمر بالمرحلة التي أعقبت الشيوعية، أدت الفرص في قطاع المنظمات غير الحكومية إلى المزيد من التداخل والتأثير من جانب الحكومة ومن جانب القطاع الخاص. نتيجة لذلك، هناك ما يسمى BONGOS (المنظمات غير الحكومية التي يتم تأسيسها وتوجيهها من قبل قطاع التجارة والأعمال) وما يسمى GONGOS (المنظمات الحكومية)، وحتى MANGOS (وهي المنظمات غير الحكومية التي أسستها المافيا). علما أن الروابط مع قطاع التجارة والأعمال هو ربما الأكثر ديمومة واستمرارا، خصوصا في الولايات المتحدة، حيث يتمتع القطاع الخاص بسجل تاريخي طويل في أعمال الخير والإحسان. فعلى سبيل المثال، تعتبر مؤسسة فورد، ومؤسسة بيل وميلندا جيتس من الأطراف الرئيسية والمهمة في قطاع المنظمات غير الحكومية، لكنهما تحصلان على التمويل من قطاع التجارة والأعمال. مع ذلك هناك فرق بين عنصر التجارة والأعمال وعمل المنظمات غير الحكومية. فمثل هذه المؤسسات تعمل بالكامل بشكل مستقل عن التجارة والأعمال، وتضع جدول أعمالها "أجندتها" وأولوياتها الخاصة بها، وتعمل طبقا لأنظمة إدارية مستقلة وخاصة بها، ولديه اهتمامات فريدة ومميزة. وبالتالي، فإنها ليست مثل BONGOS المنظمات غير الحكومية التي يتم تأسيسها وتوجيهها من قبل قطاع التجارة والأعمال.

2. المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تعمل في دولة ما على وجه التحديد

3. المنظمات غير الحكومية الدولية التي غالبا ما تكون مكاتبها الرئيسي في العالم المتقدم، ولكن لها

فروع للعمل في الدول النامية.

وقد زاد البنك من تعاونه مع المنظمات غير الحكومية بواسطة المؤسسات الدولية خلال العقود القليلة الماضية، حيث عمل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية الوطنية أو مع منظمات المجتمع المحلي.

بالرغم من القبول المتزايد للمنظمات غير الحكومية من قبل المؤسسات الدولية، في الكثير من المجتمعات – تلك التي تأثرت بالصراعات العنيفة، والدول التي لديها حكم ديمقراطي محدود، أو لا يوجد بها حكم ديمقراطي – يواجه الناس صعوبة في إنشاء وتأسيس منظمات رسمية وتأكيد شرعيتها. وتتعرض المنظمات غير الحكومية في أغلب الأحيان، وبسبب نشاطاتها فقط إلى التهديد المستمر بإغلاقها واعتقال موظفيها. وتتبع هذه الصعوبات من حقيقة أن التشريعات التي تحكم المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالدولة، هي في بعض الحالات إما أن تكون غير موجودة أو ضعيفة. وحتى تزدهر المنظمات غير الحكومية وتكسب القوة، فإنه من الضروري تناول اللوائح والأنظمة التي تحكم منظمات وممارسات المجتمع المدني ذات الصلة بالنقابات المهنية، والاجتماعات العامة، وتشكيل وعمل المنظمات غير الحكومية، والنشاطات الأخرى ذات العلاقة. ومن الطبيعي، وفي وجه المعارضة من الحكومة، أن تكون هناك فرصة محدودة لنشاط المجتمع المدني لمتابعة التشريعات التي تحمي نشاطاتهم واستقلالهم. وعندما تمر الدول في مرحلة تحول – سواء عقب الحرب، أو في العملية الديمقراطية – تظهر الفرص الخاصة بصياغة تشريعات جديدة وبقبول المنظمات غير الحكومية، وبالتالي يجب الاستفادة من هذه الفرص، وإلا فإن هناك خطورة بأن تكون التشريعات والقوانين التي يجري تبنيها سوف تجعل عملية تشكيل وتأسيس المنظمات غير الحكومية أمرا صعبا وشاقا (انظر المربع للإطلاع على القضايا الرئيسية المتعلقة بقوانين المنظمات غير الحكومية).

هناك معضلة أخرى شائعة وهي التوتر القائم بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في الكثير من الدول. في باكستان، ينظر إلى الكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية على أنها أركان القيم والمثل الغربية، مع القليل من الاهتمام باحتياجات الناس على المستوى الشعبي. في نيبال، وفي أماكن أخرى، تعتبر الرواتب والموارد المتوفرة لموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية سببا للإزدراء، خصوصا عند مقارنتها بظروف المعيشة للناس العاديين. في

الكثير من الحالات ينظر الناس المحليين إلى برامج المنظمات غير الحكومية الدولية على أساس أنها برامج مضادة للمنظمات غير الحكومية المحلية، مما يسبب التوتر وعدم الثقة. هذه المنافسة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المحلية واضحة في البحث عن التمويل الدولي والظهور. تعمل الكثير من المجموعات بشكل تعاوني بحيث تستفيد من نقاط القوة والموارد الموجودة لدى كل واحدة منها. بينما تركز المنظمات الأخرى، خصوصاً تلك الفعالة على الصعيد الدولي أو المحلي – شراكاتها مع المجموعات المحلية بهدف بناء قدراتها حتى تستطيع العمل بشكل مستقل. لكن التحدي يبقى، وتزداد عدم الثقة وتتضاعف عند حدوث الأزمات، حيث تتدفق الأطراف الدولية على المنطقة وتغرقها بالأموال والمعدات، وتجفف المنظمات المحلية من الموظفين المهرة عن طريق استقطابهم إليها.

2- ما هو دور المجتمع المدني في تعزيز السلام المستديم

كان المجتمع المدني نشطاً وفعالاً في العديد من المجالات خلال العقود الماضية. وقد ساعد إنشاء الأمم المتحدة بشكل خاص في صياغة العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني عبر الحدود الوطنية حول قضايا متنوعة ومختلفة مثل التعليم، الصحة، التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان. وكان للهيئات الإنسانية في أوضاع الحروب تاريخ طويل في مجال تقديم الإغاثة بقيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. تشكلت حركات اجتماعية ذات قاعدة عريضة وجرى حلها خلال العقود الكثيرة الماضية حول القضايا المتعلقة بالسلام والأمن واتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب، لكن تركيز النشاط على قضايا الأمن والسلام على المستوى العالمي هو ظاهرة جديدة نسبياً.

خلال الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، كانت رابطة النساء الدولية للسلام والحرية (WILPF) التي تأسست عام 1915 واحدة من بين الجماعات القليلة التي ضغطت من أجل وضع نهاية للحرب، حيث حشدت أكثر من 1000 امرأة من الدول المتحاربة والمحايدة. وبصفتها أقدم حركة سلام نسائية، ظلت رابطة النساء الدولية للسلام والحرية (WLPF) نشطة وفعالة حتى هذا اليوم. في الثلاثينات شكلت النساء في روسيا حركة سلام نسائية. وقد ترك اندلاع الحرب الباردة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، مساحة قليلة لنشاط المجتمع المدني حول قضايا السلام. وقد تغير ذلك بشكل تدريجي في الستينات عندما حشدت المظاهرات العارمة التي اندلعت في الولايات المتحدة وأوروبا ضد الحرب في فيتنام، جيلاً جديداً من نشطاء السلام. وظهرت الحركات الاجتماعية خلال السبعينات في كافة أنحاء العالم. في باكستان، تحركت النساء ضد فرض الشريعة الإسلامية. وفي إفريقيا دعمت الكثير من المجموعات حركات التحرر.

قوانين المنظمات غير الحكومية: القضايا والأمور التي يجب الانتباه إليها

هناك الكثير من القضايا التي يجب الانتباه إليها وأخذها بعين الاعتبار عند صياغة أو مناصرة تشريعات وقوانين تحكم المنظمات غير الحكومية. فيما يلي النقاط الأكثر أهمية بهذا الخصوص:

1. **التأسيس** – يعتمد على حق حرية التجمع وتشكيل الجمعيات (كما هو مذكور في المادة رقم 20 من الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، وفي المواثيق الدولية الأخرى).
 - يجب أن تنص أية قوانين ذات صلة بالمنظمات غير الحكومية أنه لا حاجة للحصول على تصريح مسبق أو رخصة من الدولة، دون تدخل من الإدارة العامة أو من السلطة القضائية. ولا يحق للدولة التدخل في تأسيس المنظمة غير الحكومية أو فرض القيود على تأسيسها.
 - يجب أن تنص القوانين على أن تكون الإجراءات القائمة التي تمكن المنظمة غير الحكومية من التسجيل، يسيرة، واضحة، بسيطة، رخيصة، ولا تخضع لتقدير الدولة. بعبارة أخرى، يجب أن لا تكون نماذج وعمليات التسجيل شاقة وعسيرة.
 - يجب أن تكون للمؤسسات شخصيتها القانونية والاعتبارية الخاصة بها، وبشكل منفصل عن مؤسسيها.
2. **النظام الداخلي أو اللائحة الداخلية للمنظمة غير الحقيقية** – بالنسبة لأهداف ونطاق النشاطات التي يجب أن تحدد من قبل المؤسسين:
 - يجب أن تنص القوانين وبشكل واضح وصريح أنه لا يجوز للدولة التدخل في هذه العملية
 - يحق للمنظمة غير الحكومية تغيير وتعديل نظامها ولائحتها الداخلية دون تدخل الدولة

3. إدارة المنظمة غير الحكومية –

- يجب أن تشير القوانين أنه يجب إدارة المنظمة غير الحكومية طبقاً لنظامها الداخلي دون تدخل الدولة
- لضمان تحقق الشفافية والمصادقية، يجب أن تشير القوانين على أنه يجب على المنظمة غير الحكومية الاحتفاظ بدفاترها وقيودها المحاسبية، وأن يتم تدقيقها بشكل مستقل سنوياً.
- يجب أن تشير القوانين أنه يجب أن لا يكون هناك تعارض وتضارب في المصالح بين المنظمة وأعضائها.

4. مصدر التمويل

- يجب أن تنص القوانين أنه يحق للمنظمة غير الحكومية خلق وإيجاد الموارد لنشاطاتها، باستخدام العديد من الوسائل التي تشمل، رسوم العضوية، التبرعات، المنح والمساعدات والمعونات من المؤسسات المحلية والأجنبية. يجب أن لا تعتمد المنظمات غير الحكومية على حكوماتها من أجل الحصول على المعونات والمساعدات الأجنبية.
- يجب أن تنص القوانين على الإعفاءات الضريبية والجمركية للمنظمات غير الحكومية، وتشجيع التبرعات والهيايا التي تخصم من الضريبة بمعدلات معقولة. يجب حماية المنظمات غير الحكومية بواسطة القانون من تدخل الدولة نتيجة حصولها على الإعفاء الضريبي.

5. الضوابط والمخالفات

- يجب أن تكون القوانين واضحة وصريحة في طلب الضوابط والمحاسبة من المنظمات غير الحكومية
- لا يمكن حل المنظمة غير الحكومية من قبل الدولة أو من قبل الإدارة العامة
- يمكن حل المنظمة غير الحكومية من خلال قرار يتم إقراره من قبل مجلس الإدارة لديها، أو بواسطة قرار صادر من المحكمة بناء على محاكمة عادلة ونزيهة وعلنية.

طبقاً لما ورد في إعلان عمان الصادر في شهر أيار "مايو" 1999، "إعلان المبادئ والمعايير المتعلقة بحرية تشكيل الجمعيات في العالم العربي. متوفر في الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت: <http://www.euromedrights.net>

في الثمانينات، شهد العالم الغربي منظمات مكرسة للسلام الذي ظهر بشكل ملحوظ. وبالرغم أن تركيزهم انصب بالأساس على انتشار الأسلحة، إلا أنهم فتحوا مع ذلك الطريق أمام النشاط الجماهيري حول قضايا الحرب والسلام¹². أدت انتهاء الحرب الباردة والارتفاع الموازي للصراعات الداخلية والحرب الأهلية إلى تفرخ الكثير من المنظمات – التي يمكن تصنيفها بشكل أفضل كمنظمات غير حكومية – على المستوى الدولي والوطني والمحلي. وقد تعامل الكثير منهم إما مع آثار ونتائج الحرب والتركيز على حل الصراع، أو العمل من أجل إعادة بناء المجتمعات عقب الحرب.

منذ أواسط التسعينات، أصبحت المنظمات غير الحكومية طرفاً مهماً ورئيسياً في المساعدات الإنسانية، وإعادة الاعمار عقب الصراعات، والتنمية الدولية. في الواقع، وفي أواخر التسعينات، جرى صرف ما مقداره 11 – 12 بليون دولار من قبل المنظمات غير الحكومية على هذه الجهود¹³. ورغم أن العلاقات في السبعينات والثمانينات بين أطراف المجتمع المدني والحكومات (مثل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والتنمية) كانت شائكة وصعبة وتتضمن المواجهة والتحدي في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، إلا أنه حدث تحول كبير لأن تصبح هذه العلاقات قائمة على الشراكة والتعاون. ويعود هذا بشكل جزئي إلى الحصول على الخدمات من خارج الحكومة، حيث اعتمدت الحكومات على المنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات الأساسية محاولة منها لتخفيض التكلفة. ويعود هذا أيضاً إلى زيادة خبرة المنظمات غير الحكومية في العديد من القطاعات المختلفة، وكذلك وصول المنظمات غير الحكومية إلى المستوى الشعبي. وتتجلى قدرة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى في التأثير على السياسات العالمية في نجاح جهودها مثل حملة حظر ومنع الألغام الأرضية، إلغاء الديون، وتأييد ومناصرة حماية البيئة. (انظر أدناه للتعرف على المزيد من الأمثلة). إلا أنه لا زال هناك الكثير من القضايا التي لم تحل، والتي تشمل:

- التوتر الذي حدث لمؤسسات المجتمع المدني (CSOs) عندما تعمل مع الحكومة والجهات المانحة كشرط، وتعتمد عليهم في التمويل، والسعي في نفس الوقت إلى المحافظة على استقلالية المنظمة، و

- اعتماد مؤسسات المجتمع المدني على التمويل من المؤسسات الكبيرة أو من الحكومات، مما يجعل نشاطاتها موجهة حسب رغبة المانحين بدلا من أن تكون حسب احتياجات المستفيدين/المطالبيين.

عوائق تنظيم المجتمع المدني في المناطق المتأثرة بالصراعات

تواجه كافة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني - بما في ذلك المؤسسات والمنظمات النسائية صراعا شاقا وعسير في البلاد التي مزقتها الحروب. إذ أدى تدمير الموارد، والآثار النفسية والمادية للعنف المتطرف، واستغلال الانقسام الموجود في المجتمع المدني من قبل السياسيين، وانتشار المؤسسات والمواقف غير الديمقراطية والأبوية، إلى خلق عوائق وعراقيل رئيسية ومهمة. في الكثير من الحالات، يتعرض رؤساء المجتمع المدني - خصوصا أولئك الذين يدعون إلى السلام، حقوق الإنسان، والعدل، للتهديد بشكل مباشر، وغالبا ما يتم مهاجمتهم أو قتلهم. وبالتالي، فإن ضمان حماية الموظفين والتعامل مع الخوف هو من المشاكل الحرجة والمهمة التي تواجه الكثير من نشيطي ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وفي محاولة منها للتغلب على الخوف، فقد قامت المنظمات والمؤسسات النسائية في كولمبيا بتطوير عددا من الأساليب، التي تشمل:

- ورشات عمل لمساعدة الموظفين في التغلب على الخوف
- استخدام مراسلين موثوق بهم من أجل تحذير موظفيهم والنشطاء من المخاطر والتهديدات.
- التجمع من أجل حماية الأشخاص الذي تلقوا تهديدات (مثل الوقوف والتجمع أمام منزل الشخص، والتحرك سويا على شكل مجموعات)؛ و
- استخدام لغة الرموز مثل الموسيقى والزهور عند مواجهة أطراف مسلحة (حقيقة أن النساء لا يوجد لديهن أسلحة، "نزع سلاح" الأطراف المسلحة).

إن تحدي المحافظة على العلاقات عبر خطوط الصراع هو مشكلة رئيسية أخرى تواجه مؤسسات المجتمع المدني، خصوصا عند ازدياد العنف. خلال عملية السلام في أوصلو، عملت الكثير من المنظمات الإسرائيلية والفلسطينية سوية على قضايا متنوعة ومتعددة مثل الصحة، تثقيف الشباب حول السلام، وصناعة الأفلام، في محاولة لتعزيز الثقة والعلاقات بين المواطنين. كما كان هناك مبادرات كثيرة جدا من أجل جمع المواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين سويا من أجل التحدث لبعضهم البعض وبناء العلاقات فيما بينهم. إلا أن الكثير من المبادرات قد ترنحت وتداعت بسبب عقب انهيار عملية أوصلو عام 2000. وكان الدرس والعبرة المستفادة من هذا الموضوع بالنسبة لهذه المجموعات هو أنه من الضروري التخطيط لأسوأ الأوقات والاستفادة من العلاقات القائمة من أجل المحافظة على الاتصال. بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية، كانت علاقاتهم قائمة على ثلاث مستويات: التنظيمية، المهنية، والشخصية.

عندما يندلع العنف، أو عندما تترنح وتتداعى مباحثات السلام، وعلى مستوى المجتمع المدني، غالبا ما يكون هناك ضغط على المؤسسات من أجل قطع العلاقات مع نظرائهم. إذا كانت هناك علاقات مهنية قائمة، فإنه غالبا ما يتم المحافظة على الاتصالات وتعزيز الثقة (مثلا، يستطيع الأطباء الاستمرار بالعمل سويا). في حالات أخرى، تؤدي قوة ومتانة العلاقات والروابط الشخصية إلى استمرارها وديمومتها، وتساعد كذلك في إعادة تأسيسها وبنائها من جديد. وبالرغم أن مثل هذه التفاعلات والتعاملات قد لا تكون قادرة على خفض وتيرة الصراع، إلا أنها تعتبر بمثابة الجذور والأساس التي يمكن إعادة بناء العلاقات عليها.

من التحديات العامة الأخرى التي تواجه منظمات ومؤسسات المجتمع المدني هو أنها قد لا تكون مجهزة ومزودة بالمهارات والمعلومات الضرورية لتمثيل أعضائهم وناخبهم سياسيا، خصوصا في أوقات الصراع. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن عزل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني عن بعضها البعض، ويتم هذا في الواقع، من خلال المنافسة على الشراكة مع، والموارد من المجتمع الدولي، خصوصا الجهات المانحة. في معظم الحالات، يتم تحويل معظم الموارد المكرسة والمخصصة لإعادة الاعمار عقب انتهاء مرحلة الصراع من خلال حفنة من المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الثنائية.

إذا لم تشارك مؤسسات المجتمع المدني في مراحل تخطيط وإعداد وتطوير البرامج، فإنه من المحتمل أن يتم تهميشها خلال مرحلة التطبيق والتنفيذ. عقب اتفاقية السلام التي أبرمت عام 1992 في السلفادور، وبالرغم من الخطط التي تدعو إلى مشاورات واسعة وشاملة بخصوص برنامج إعادة الاعمار الوطني، إلا أنه جرى إقصاء

واستثناء المنظمات غير الحكومية، وقامت بعض الجهات المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والبنك الدولي بتطوير الشراكة مع الهيئات الحكومية بدلا من المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الاجتماعية. وقد أشارت شبكة المنظمات غير الحكومية التي شاركت في تصميم وتنفيذ الخطة، أن إهمال المنظمات والخبرات المحلية، قد أدى إلى قصر الشركاء المحتملين إلى المستفيدين فقط¹⁴.

كيف تشارك المرأة في مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز السلام والأمن؟

كانت المرأة في أغلب الأحيان في واجهة قطاع المنظمات غير الحكومية في تعزيز وبناء السلام. يوجد لدى أقدم منظمة سلام نسائية WILPF فروع في 37 دولة¹⁵. في الوقت الراهن، حدث زخم قوي جدا بالنسبة لتنظيم المرأة في قضية السلام أثناء انعقاد مؤتمر بكين العالمي حول المرأة عام 1995. خلال الاجتماع في بكين، كانت الحرب في البوسنة والتطهير العرقي في رواندا حاضرة في أذهان الكثير من المشاركين. وبالرغم أن المعلومات حول المرأة كانت لا تزال محدودة، إلا أن التوجهات كانت تنذر بالخطر. فقد كان هناك قلقا كافيا لدى جميع المشاركين جعلهم يقبلوا بإضافة فصل جديد إلى الوثيقة (برنامج عمل)، ركز بشكل محدد على تجربة المرأة في الصراعات المسلحة¹⁶.

يدعو برنامج عمل بكين الحكومات إلى اتخاذ إجراءات بخصوص هذه القضايا. لكن المجتمع المدني تولى القيادة خلال العقد الذي أعقب ذلك، حيث ظهرت المنظمات النسائية في جميع أنحاء العالم، وقد ركزت الكثير منها على قضايا السلام. "من النشاط الشعبي إلى الشبكات والحملات الدولية، جلبت المرأة طاقة وتركيز جديد على بناء السلام وعملت مع مؤسسات صنع القرار الدولية والإقليمية¹⁷.

هناك عدد من الأسباب التي تحفز النساء على البدء بمؤسسات المجتمع المدني. في الكثير من الحالات التي توجد بها الصراعات، تشعر النساء أن الحلبة السياسية مهمين ومسيطر عليها من قبل الرجال وأنها مفلسة أخلاقيا، كما هو ثابت من خلال الحرب نفسها. تؤثر الحرب بشكل مباشر على قيام المرأة باتخاذ أية إجراءات، لكنهن قد يفضلن القيام بذلك خارج المجال السياسي الرسمي. فبالنسبة للكثيرين، تعتبر المشاركة في المنظمات النسائية مدفوع برغبتهم في تحقيق العدل الاجتماعي الذي يمكن من خلاله سماع صوت المرأة. قد يفضلن البدء بمنظماتهن ومؤسساتهن الخاصة بهن، والتركيز على قضايا خاصة قبل التأثير على مجتمع كبير. تشارك بعض النساء في المجتمع المدني وهن يعتقدن أنه من خلال حشد جهودهن والعمل بشكل جماعي، يجعلهن قادرات على خلق القوة على تغيير الطريقة التي يتم من خلالها عمل السياسة. خصوصا في سياق مفاوضات السلام، تستطيع النساء غالبا استخدام هويتهم وأنفسهن كأمهات وأشخاص يوفرن الرعاية والعناية، وكذلك المساحة المتاحة لهن داخل المجتمع المدني بطريقة استراتيجية للتأثير على القادة الذكور لصالح السلام والمصالحة، وعلى أساس أنهم لسن مناقسات سياسيات أو أن لديهن أولويات سياسية، وأنهن يسعين فقط من أجل تخفيف المعاناة¹⁸.

بالرغم من توفر الحافز لديه، إلا أن النساء في الكثير من المجتمعات – خصوصا تلك التي يهيمن ويسيطر فيها الرجال، والروابط العائلية، تكن مترددات في التحدث بشكل علني، ويفتقدن إلى الثقة بالنفس والإيمان بأنهن "يستطعن إحداث فرق وتغيير"¹⁹. علاوة على ذلك، حتى اللواتي يتخذن خطوات متقدمة إلى الأمام يمكن أن يكن خائفات وقلقات من اتخاذ موقف سياسي والتحدث ضد الاقتتال الفصائلي أو العنف. مع ذلك، وفي الكثير من الحالات التي تتخذ فيها النساء خطوة متقدمة – مع الدعم والتدريب من المنظمات الوطنية والدولية – ومع الوقت، تصبح الكثيرات منهن متمكنات وتدخلن الحلبة السياسية الرسمية.

حلول ونشاطات المرأة في المجتمعات المتأثرة بالصراعات

تواجه المنظمات النسائية والمنظمات الأخرى التي تعمل في بناء السلام الكثير من المصاعب لأنها غالبا ما تتناول وتواجه قضايا على قدر كبير من الحساسية²⁰. ورغم أن التحديات كبيرة وجوهريّة، إلا أن الرغبة والواقع في تحقيق السلام تكونان في غالب الأحيان أقوى من التحديات بكثير. تشارك المنظمات النسائية في جميع أنحاء العالم، بنشاطات وفعاليات متعددة وواسعة سعيا لتحقيق السلام، وتتراوح هذه النشاطات ما بين المساهمة في التنمية والاعمار إلى تعزيز حقوق ومشاركة المرأة. كما طورت هذه المنظمات والمؤسسات استراتيجيات للتغلب على الكثير من العوائق التي تواجهها، وهي نشطة على المستوى الدولي والوطني والمحلي.

البقاء والاحتياجات الأساسية: من الممكن أن تتوفر المجموعات النسائية الغذاء، والمأوى، والعناية الطبية، والإرشاد النفسي، والعناية بالأيتام، وفي برامج مكافحة ومعالجة مرض أعراض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز). ويدير مركز إعادة تأهيل المرأة في نيبال برنامجاً لتوفير الدعم والإرشاد النفسي للنساء المتضررات. كما توفر مؤسسة **مساعدة الأرامل في كمبوديا** القروض البسيطة والصغيرة للمرأة من أجل توسيع نشاطاتهن الاقتصادية في الزراعة والتجارة. وفي مدينة السليمانية **بالعراق**، تقوم منظمة أسودا غير الحكومية بمكافحة العنف ضد النساء والأطفال.

بناء الثقة وخلق الحوار بين مختلف قطاعات المجتمع: في البيئة التي يسودها الخوف، وعدم الثقة، وفقدان الاتصالات، يعمل نشطاء السلام على تخطي الصراع والعمل سوياً من أجل السلام. وقد يستغرق بناء وتعزيز الثقة مع المعارضة وقتاً طويلاً، وقد يكون أيضاً مؤلماً. إذ تتضمن هذه العملية "قول الحقيقة" والإقرار والإعتراف بالعنف والأذى والضرر الذي تسبب به كلا الطرفين. ومن الممكن أن تلاقي هذه الجهود انتقادات قاسية ومعارضة وتهديدات من قبل النشطاء سواء من داخل المجتمعات المحلية للأطراف أو حتى من خارجها. وغالباً ما يجد نشطاء السلام أنفسهم عند تصاعد أعمال العنف ممزقين بين الحاجة إلى الولاء الفوري والمباشر لمجتمعهم أو الولاء لرؤية السلام.

تعمل المنظمات والمؤسسات النسائية على بناء الإجماع والمشاركة في عملية السلام، ومن الممكن أيضاً أن تراقب اتفاقيات السلام. (انظر الفصل المتعلق بالمفاوضات). على سبيل المثال تقوم الشبكة النسائية للتنمية الجماعية *the Réseau des Femmes pour un Développement Associatif* في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمراقبة وشجب انتهاكات حقوق المرأة خلال الحرب، وتجمع النساء من مختلف الفصائل سوياً للقيام بأعمال بسيطة مثل الطبخ وإعداد الطعام. وفي المحافظات الشمالية بمنطقة منار في **سريلانكا**، جرى عقد مباحثات سلام غير رسمية بينما كانت النساء تقوم بالنسيج والغناء، وترفضن الخضوع والاستسلام لعوائق الاتصالات المفروضة عليهن بواسطة الصراع.

وعلى مستوى مختلف جداً، جرى إنشاء الحركة الدولية "المرأة المتشحات بالسواد" (*Women in Black*) في الأصل من قبل النساء الفلسطينيات والإسرائيليات المتحدات من أجل السلام. وتقوم فروعها في الشرق الأوسط، ودول يوغسلافيا السابقة، وكندا، والولايات المتحدة، وفي العديد من الدول الأوروبية، بتنظيم المظاهرات غير العنيفة مثل حملات وزيارات التضامن ضد الحرب والعسكرة والأشكال الأخرى للعنف في الدول التي مزقتها الحروب في مختلف أنحاء العالم.

في **إيرلندا الشمالية**، بدأت النساء من الكاثوليك والبروتستانت العمل مع بعض البعض على القضايا ذات الاهتمام المشترك – العناية بالأطفال، المساواة في الأجور، الرعاية الاجتماعية – والتي ليست لها صلة مباشرة بالصراع السياسي والديني الذي يفرقهن ويقسمهن. وكلما ازداد وتوثق عملهن على هذه القضايا التي تمس أساس وجوهر حياتهن تماماً مثل "كسب لقمة العيش"، أدركن أنه بالرغم من اختلاف معتقداتهن الدينية، إلا أنه لديهن أمور وقواسم مشتركة كثيرة بينهن، حيث يتشاركن في نفس المخاوف ولديهن نفس الآمال في السلام والمستقبل. وبالتالي، أدت العلاقات التي قمن بإرسائها بينهن والثقة التي بنينها من خلال العمل سوياً على قضايا "غير حساس" إلى وضع أساس اشتراكهن وانخراطهن في القضايا ذات الصلة بالصراع. في عام 1996، اجتمعت شبكة مكونة من 400 من المنظمات النسائية والمؤسسات المجتمعية من أجل دعم إنشاء حزب الإنتلاف السياسي للمرأة في إيرلندا الشمالية.

وغالباً ما تكون المجموعات النسائية القيادات الرئيسية في تشجيع المصالحة والقيام بالاتصال الجماهيري فور انتهاء مرحلة الحرب، حيث تقوم بإدارة برامج تثقيفية حول السلام، والمساعدة في إعادة دمج الجنود، وتقديم الإرشاد لضحايا العنف، أو تدريب السكان على حل النزاعات والصراعات. فقد حشدت منظمة واجير النسائية للسلام في شمال شرق كينيا النساء من أجل السلام، وقامت من خلال التحالف مع مجموعات السلام المحلية الأخرى بالتدريب والوساطة في النزاعات والخلافات المحلية، مما أخدم الكثير من هذه الخلافات قبل تطورها وتحولها إلى العنف²¹. في عام 2004، اجتمعت عدة مجموعات نسائية في **كولمبيا**، وشكلت مجموعات عمل حول المرأة، والسلام، والمصالحة، ووجهت الدعوة إلى العديد من الموظفين من أجل المشاركة، بما في ذلك رئيس البلدية الاقليمي، ومفوض السلام الوطني، ومكتب الرئيس لمساواة المرأة²².

بناء القدرات والمعرفة: في الكثير من الحالات، تواج الدوافع والحوافز الأولية للمشاركة في صنع السلام العراقي والعوائل بسبب نقص المهارات أو القدرات لدى المنظمة أو الأفراد، والتي تعتبر ضرورية لإدارة وتشغيل البرامج والتعامل مع صناعات السياسة، وجهات التمويل، والأطراف الأخرى. في الكثير من الحالات، يكون عند النساء فكرة بسيطة حول حقوقهن طبقاً للقانون الدولي، وقد ينقصهن المهارات مثل وضع الاستراتيجيات، وتخطيط البرامج، والتفاوض والوساطة، وحل النزاعات، والمناصرة والتأييد، وجمع الأموال، والاتصال. في أوضاع الصراع والنزاع، من المستحيل في أغلب الأحيان بالنسبة للمرأة توفير إمكانية التحاق النساء في برامج أو ورش عمل بناء المهارات، حيث يكون السقف صعباً والموارد شحيحة ونادرة، مما يحد من نطاق ومجال النشاطات التي يمكن أن تشارك بها المرأة، والقطاعات التي يمكنها الوصول إليها.

إن إدراك الحاجة إلى بناء القدرات بشكل مكثف وواسع، أدى إلى ظهور عدد من المنظمات غير الحكومية ذات برامج مكرسة ومخصصة لبناء المهارات، والتدريب، والتشبيك. وكانت منظمة WICCE (المنظمة النسائية الدولية للتبادل الثقافي) في أوغندا، القوة الرئيسية للمرأة في هذا المجال. تأسست هذه المنظمة غير الحكومية في السبعينات كمركز رئيسي للموارد من أجل جمع وتوزيع المعلومات المتعلقة بحقوق وتنمية المرأة، وقد لعبت دوراً مهماً وحيوياً في إنشاء شبكة إقليمية في إفريقيا وجلب صوت المرأة الإفريقية إلى الساحة العالمية. في أفغانستان، قادت شبكة المرأة الأفغانية، المكونة من 72 منظمة غير حكومية و 3000 عضو، الجهود الخاصة بإعطاء المرأة صوتاً في عملية صنع واتخاذ القرارات، ومساعدة جهود الأعضاء في دعم المرأة الأفغانية، وتعزيز حقوق المرأة والطفل، وبناء القدرات بين المنظمات المحلية من خلال التدريب، وحشد وتحريك النساء من أجل التصويت.

كما كرست منظمة التضامن مع المرأة الإفريقية التي تتخذ من جنيف مقراً لها Femmes Afrique Solidarite (FAS) عملها من أجل تشبيك المنظمات غير الحكومية النسائية، وتوفير التدريب حول السلام وحل النزاعات والصراعات، وتعزيز صوت النساء على المستوى الدولي. وقد كانت FAS فعالة جداً في تأسيس شبكة السلام النسائية لاتحاد دول نهر مانو في غرب إفريقيا، وهو تحالف للمنظمات والمؤسسات النسائية في ليبيريا، وغينيا، وسيراليون، وشكل قوة مهمة للسلام في هذه المنطقة الإقليمية.

في إيران، يوفر مركز موارد هاميران للمنظمات غير الحكومية خليطاً من الدعم الفني، والإداري، والمالي إلى المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء البلاد. يعمل المركز على تعزيز وتقوية قدرات وتشبيك المنظمات غير الحكومية، من خلال عقد وإدارة ورش عمل تركز حول مواضيع وقضايا محددة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل على مجموعة واسعة من القضايا التي تشمل حقوق المرأة، البيئة، والتعليم. وتؤكد بشكل خاص على الحاجة إلى ربط المؤسسات والمنظمات الموجودة في المحافظات وعلى مستوى المجتمع المحلي مع نظرائهم في المناطق الحضرية وعلى المستوى الوطني.

بناء الشرعية من خلال التشبيك والمناصرة: في بعض الحالات، تقوم مؤسسات وقيادات المجتمع المدني الموجودة بنبذ جهود المرأة وترفض العمل معهن. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يؤدي فقدان المرأة لثقتها بنفسها ومعرفة المحدودة بكيفية الوصول إلى صناعات القرار، إلى إعاقة قدرتها على العمل بشكل مباشر مع القادة السياسيين. إذ تعتبر عملية بناء التحالفات، والتشبيك، وجهود التواصل والاتصال مع المجتمع المحلي مهمة وحيوية جداً بالنسبة لتأمين وضمان مشاركة النساء في عمليات صنع السلام، وضمان الشرعية لأصواتهن. وبالتالي، فإن مهمة النساء هو تحديد الشركاء الاستراتيجيين الذين يمكن أن يشكلوا رافعة لعملهن وصوتهن.

في كولومبيا، وعقب انهيار محادثات السلام عام 2000، قامت النقابات المهنية النسائية بإنشاء تحالف لعملية بناء السلام، وقد جرى تمويل هذه الجهود بواسطة جناح المرأة في حركة النقابات المهنية السويدية، وكان هدفها الخروج بجدول أعمال وأولويات جماعية للسلام من منظور المرأة، والمطالبة بإشراك المرأة في صنع السلام. وخلال ثمانية أشهر في عام 2002، اجتمعت حوالي 719 امرأة تمثل 266 منظمة من كافة أنحاء البلاد بشكل دوري، لحضور 14 من الفعاليات المحلية والإقليمية والوطنية. وقد بدأت بجدول أعمال مكون من 600 نقطة، ومن ثم قامت النساء في النهاية باختصاره إلى 12 نقطة²³. بعد ذلك قام التحالف بتسمية دستور تحرير المرأة، الذي ظهر كنموذج لتعزيز الملكية، والمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات، وبناء الإجماع بين المجموعات المتباعدة والمختلفة. وقد جرى

تبني عملياتهم في الوصول إلى الإجماع الآن من قبل السلطات المحلية والإقليمية في جهودها الخاصة بإعداد وتطوير الأهداف والأولويات المشتركة.

في **راوندا**، تمكنت مجموعة مظلة المنظمات غير الحكومية ProFemmes/Twese Hamwe، من خلال استخدام القوة والنفوذ الكبير الذي تتمتع به أكثر من 40 هيئة فيها، مع وزارة تنمية الجندر "المساواة بين الجنسين" والمرأة، ومنبر "ملتقى" النساء البرلمانيات، من تشكيل حلف قوي مكنهم من الاستفادة من المزايا المتوفرة في كل قطاع. وتضمن شراكتهم وصول أصوات المرأة إلى المستوى الوطني، وإعداد وتطوير سياسات جديدة للتعامل مع اهتمامات المرأة، ومن ثم استخدام هذه السياسات من قبل المنظمات غير الحكومية النسائية في أعمالها. وقد تعاملت مع قضايا تتراوح ما بين الضمان الاجتماعي والعدل، إلى الصحة، وصنع واتخاذ القرارات، وتعليم المرأة.

تحدي الأمر الواقع: بالرغم أن المرأة نشطة في بناء السلام على مستوى المجتمع المحلي، إلا أنها تميل إلى أن تكون أقل ظهوراً على الحلبة السياسية الوطنية، التي يتم فيها التعامل مع قضايا الأمن. بعض النساء يخشين من العنف، ووصمهم بالاختلاط مع الرجال ودخول المجالات المقتصرة على "الذكور". وبالنسبة للبعض الآخر من النساء، فإنهن يعتبرن التعامل مع القضايا الفورية والمباشرة والملموسة للنساء من خلال قنوات المجتمع المدني أقوى وأهم بكثير من المشاركة في العملية السياسية.

وقد شكل ارتكازهن على صفتهم كأمهات وسيلة قوية وفعالة تناول القضايا التي يهيمن ويسيطر عليها الرجال، خصوصاً الأمن والشئون العسكرية. في السبعينات، **بالأرجنتين**، قامت المنظمة غير الحكومية التي يطلق عليها Las Madres de la Plaza de Mayo بقيادة الاحتجاجات الأسبوعية الصامتة، للمطالبة ببساطة لما حدث لأبنائهن وبناتهن. وقد منحت بساطتهن الحركة قوية هائلة وسلطة أخلاقية، وهاجمت استفساراتهن مباشرة الطبيعة السرية والعنيفة للدولة.

في الثمانينات، **بجنوب إفريقيا**، اشتركت النساء مع المعارضين الذين رفضوا الخدمة في القوات المسلحة للنظام العنصري لاعتبارات ضميرية تتعلق بالمبادئ الأخلاقية والدينية. وقد هددت الحملة ضد الخدمة في الجيش والتي قادتها النساء بشكل رئيسي الجيش، وبالتالي لم تستطع الدولة تحدي السلطة الأخلاقية لأمهات الجنود.

بالمثل، وخلال التسعينات، عندما قام الجيش الإسرائيلي باحتلال جنوب لبنان، قامت مجموعة من النساء بمن فيهن أمهات الجنود الذين ماتوا هناك، بالاحتجاج في ناصية الشوارع في المدن الإسرائيلية. وقد سجلوا أنفسهم كمنظمة غير حكومية أطلقت على نفسها أسم **الأمهات الأربعة**، وكان هدفها الرئيسي هو الانسحاب الأحادي الجانب للجيش الإسرائيلي من لبنان. وقد تردد صدق صورة النساء ورسالتهم كافة شرائح المجتمع الإسرائيلي، وخلقت دعماً جوهرياً وكبيراً بين الرجال والنساء. وقد كان هناك رجال بارزين في قيادة المجموعة، ولكن من وجهة نظر الجمهور، كانت تلك عبارة عن حركة تقودها وتحركها الأمهات. وأصبح أعضائها على علم وإطلاع بكافة القضايا المتعلقة بالتواجد العسكري في لبنان، وحضرن الشروحات الموجزة والاجتماعات مع الرسميين الإسرائيليين، مستفسرين منهم ومطالبينهم بالانسحاب. وقد كانت استراتيجيتهن في استخدام هويتهم كأمهات مهم جداً لنجاحهن، حيث واجهن المسؤولين العسكريين الذين كانوا مطلعين وحساسين للسلطة الأخلاقية التي دفعت بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان في شهر أيار "مايو" 2000. وقد ساهمت العديد من العوامل في اتخاذ القرار النهائي، لكن الكثير يعزى ويرد ذلك إلى الأمهات الأربع بسبب رفع مستوى الوعي، وحشد وتحريك الرأي العام لصالح الانسحاب.

محاربة الإفلات من العقوبة، ومناصرة وتأييد حقوق الإنسان: تستطيع المجموعات النسائية على قضايا محددة في إعادة الاعمار مثل نزع السلاح، احتياجات الأشخاص النازحين، العدل وحقوق الإنسان، أو بشكل عام أكبر، التعاون مع وسائل الإعلام والحلفاء الآخرين في تعزيز وترويج المعلومات والوعي الجيد. في المنطقة العربية، كانت إحدى النساء العراقيات شخصية رئيسية ومهمة جداً في تأسيس الشبكة العربية غير الحكومية للتنمية، التي تدعم، وتمكن المجتمع المدني العربي في سعيهم نحو الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. في **كولمبيا**، تدعو مبادرة (IMP) Iniciativa de Mujeres pro la Paz إلى دمج احتياجات ومصالح المرأة في جدول أعمال "أجندة" السلام والتفاوض، بما في ذلك تعويض ضحايا العنف، وإعادة دمج المقاتلات السابقات من النساء. في **جواتيمالا** و **السلفادور**، ظهر عدد من المنظمات النسائية خلال سنوات الحرب. وقد ناضلت هذه المنظمات في سبيل عدم الإفلات من العقوبة للجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين. وقد كان نضالهم من أجل تطبيق وتعزيز القوانين الدولية والوطنية مهم

وجوهري جدا في الوصول إلى سلام دائم يسوده العدل (أنظر الفصول المتعلقة بالعدل وحقوق الإنسان خلال مرحلة التحول).

تعزيز وضع المرأة في عملية صنع القرار والقيادة: تستطيع المنظمات النسائية العمل على تعزيز وضع ومكانة المرأة من خلال مشاركتها في الأحزاب السياسية وفي الانتخابات، أو في الحياة المهنية. في كمبوديا، قامت إحدى اللجان السابقة بتأسيس منظمة المرأة من أجل الإزدهار (WFP) Women for Prosperity بهدف تعزيز المشاركة السياسية للمرأة (انظر الفصل المتعلق بالديمقراطية والحكم). كما تعزز هذه الجهود وتقوي من ثقة المرأة، وتساعد في ترسيخ الاعتقاد بأنهن يستطعن بشكل فردي وجماعي إحداث تغيير وفرق على صعيد المجتمع المحلي والمجتمع بأسره.

حشد وتحرك الموارد والإمكانات من أجل دعم السلام

يعتبر نقص وغياب الأمن المالي- للعمل القصير الأجل أو للاستراتيجيات الطويلة الأجل من المعوقات والعراقيل الجوهرية التي تواجه المنظمات النسائية. وتتأثر الكثير منهم بالفقر، ومن الطلب الزائد والمرهق على مواردهم وأوقاتهم، ومن العنف الأسري وفقدان الخدمات الاجتماعية. وبالرغم من هذه العوامل، يعمل الكثير من الأعضاء كمتطوعين. وتؤثر هذه التحديات على تأسيس وديمومة واستمرارية المنظمات، وتجعلهم معتمدين على التمويل الذي تمكنوا من الحصول عليه. وقد كشفت الدراسة التي أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID حول المنظمات النسائية في كمبوديا، أن هذه المنظمات تواجه مشكلة عامة تتمثل في اعتمادها المستمر على الجهات المانحة الدولية، وتجعلها عرضة للتخطيط القصير الأجل ولتغيير أولويات السياسة الدولية²⁴.

قامت بعض المجموعات النسائية بوضع وتطوير استراتيجيات مبدعة وخلاقة من أجل التعامل مع هذا التحدي المستمر. وبينما قام بعضهن ببناء قدراتهن في مجال المالية والميزانية لضمان الإدارة الفعالة للأموال، انضم البعض الآخر وأشترك مع منظمات أخرى لطلب منح تستخدم الموارد والقدرات الموجودة لدى كل مجموعة على أفضل وجه. تركز الكثير من المنظمات النسائية على قضايا خاصة من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من خبراتها وتجنب تشتيت جهودها على قضايا كثيرة. وقام البعض الآخر من المنظمات ببناء معلوماتهم حول الجهات المانحة الدولية ودمجهم في البلاد من أجل موائمة خبراتهم مع الاحتياجات والأولويات الوطنية والدولية. في السلفادور، على سبيل المثال، أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID أن المنظمات غير الحكومية بما فيها المجموعات النسائية كانت من أفضل من نفذ البرامج بسبب قدرتهم على الوصول إلى السكان القاطنين في المناطق النائية²⁵.

تستفيد المنظمات النسائية على المستوى الوطني والمحلي غالبا من العلاقات التي يتم إنشاؤها مع مجموعات المجتمع المدني الدولي. وكما اشرنا أعلاه، قام الفرع النسائي للنقابات المهنية في السويد بتمويل برنامج بناء تحالف للنساء من النقابات المهنية في كولومبيا. وتعمل مؤسسة نساء للنساء الدولية

Women for Women International التي يقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة، على مستوى العالم، حيث توفر الأدوات والموارد للنساء في الدول التي خرجت من الصراعات بما في ذلك البوسنة، والعراق، ورواندا، بهدف تعزيز وتقوية المجتمع المدني على المستوى المحلي. ويقوم برنامج الاتصال بالقيادات النسائية الأفغانية Afghan Women Leaders Connect الذي تموله مؤسسة روكفلر بوصل النساء في أفغانستان مع القيادات النسائية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وتقديم المنح والتدريب للنساء القياديات الأفغانيات. ومع زيادة توجيه الأموال من قبل الجهات الدولية المانحة للمنظمات غير الحكومية الوطنية، فإن المنظمات النسائية التي تعمل على المستوى الوطني والمحلي في وضع جيد يسمح لها بالاستفادة من التغيير، خصوصا في أوقات الصراع (انظر الفصل المتعلق بالاعمار بعد مرحلة الصراع).

4 – ما هي السياسات الموجودة التي تعزز وتشجع مشاركة المجتمع المدني في بناء السلام؟

المنظمات غير الحكومية معترف بها كهيئات مهمة في الميثاق الأصلي للأمم المتحدة. تنص المادة 71 أنه يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) عمل الترتيبات والتدابير المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية المهمة بالأمور والقضايا التي تقع ضمن اختصاصه²⁶. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 21 للميثاق الدول

حول الحقوق المدنية والسياسية لعام (1966) على حق التجمع السلمي، وتمنح المادة 22 حق حرية الانضمام للجمعيات.

- أسست الأمم المتحدة دائرة خدمات الارتباط مع المنظمات غير الحكومية (NGLS) عام 1975 في جنيف ونيويورك من أجل توفير المعلومات، والمشورة، والخبرة، وخدمات المساندة للمجتمع المدني فيما يخص نشاطات الأمم المتحدة.²⁷ تتمتع المنظمات غير الحكومية بأربع أنواع من المكانة والوضعية لدى الأمم المتحدة:
1. وضعية استشارية للمنظمات غير الحكومية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، وتسمح هذه الوضعية بالمشاركة المباشرة في العمليات داخل الحكومة والتي تغطي نطاقا واسعا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات:
 - عامة: المنظمات غير الحكومية المهتمة بنطاق واسع من قضايا المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
 - خاصة: المنظمات غير الحكومية ذات الامكانيات الخاصة في مجالات معدودة من النشاطات، و
 - القائمة: المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بخبرة متخصصة أو فنية في مجال ما.
 2. وضعية دائرة المعلومات العامة، التي تسمح بالوصول إلى المعلومات والحصول عليها، لكن دون مشاركة.
 3. وضعية وسائل الإعلام لأفراد الصحافة، و
 4. وضعية أخرى تسمح بالمشاركة في مؤتمر ما أو فعالية ما.

بالإضافة إلى التركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، يحق للمنظمات غير الحكومية التمتع بالوضعية الاستشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا:

- كانت لديهم آليات ديمقراطية في عملية صنع واتخاذ القرار
- كانت موجودة لمدة سنتين على الأقل ومسجلة لدى الحكومة حسب الأصول.
- كانت تحصل على مواردها الأساسية من التبرعات التي تقدم من قبل فروعها الوطنية، أو من قبل الأعضاء، أو المنظمات غير الحكومية الأخرى.
- كانت ملتزمة بتقديم تقرير عن نشاطاتها كل أربع سنوات.

قدمت الأمم المتحدة والهيئات والوكالات الأخرى دعما جوهريا وكبيراً للمنظمات النسائية خلال الثلاثين (30) سنة الماضية. وقد كانت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو CEDAW) الصادرة عام 1979 عن الأمم المتحدة، وبرنامج عمل بكين الصادر عام 1995، بمثابة أدوات مهمة لتشجيع وتعزيز نشاط المرأة في المجتمع المدني وفي قضايا السلام. وقد جرى تأسيس مفوضية وضع المرأة (CSW) من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اجل مراقبة تطبيق برنامج عمل بكين، حيث تجتمع سنويا لمدة عشرة أيام عادة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وتقدم تقريرا رسميا يتضمن توصيات²⁸ خلال السنوات الأخيرة، أصبح موضوع السلام والأمن من الأولويات على جدول أعمال مفوضية وضع المرأة (CSW). يسمح للمنظمات غير الحكومية التي لها وضع قانوني مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC ولديها تصاريح لحضور المؤتمر، بحضور الاجتماع واستخدام الوقت من اجل التشبيك والضغط "اللوبي" على الحكومات حول القضايا المهمة. تسمح هذه الملتقيات والمنابر لصناع القرار على مستوى العالم وللناس الذين يتأثرون بشكل كبير بسياساتهم بالاتصال والتعاون بشكل أفضل. كما أنها تثبت عمق المعرفة والخبرة والمهارات في المجتمع المدني، الذي يمكن أن يكون عاملا رئيسيا في إحداث التغيير إذا ما جرى دعمه ومساندته. كما أن الهيئات الموجودة داخل الأمم المتحدة والمكرسة لقضايا المرأة – بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنساء (UNIFEM)، وشعبة تطور المرأة (DAW) في دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام حول شؤون الجندر "المساواة بين الجنسين" وتطور المرأة (OSAGI) هي جزء لا يتجزأ من إشراك المنظمات النسائية مع الامم المتحدة.

بالنسبة للأمن والسلام على وجه التحديد، هناك أثنين من القوانين الدولية التي تعزز مشاركة ودعم المجتمع المدني:

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 الصادر عام (2001) الذي يدعو بشكل واضح وصريح إلى "دعم مبادرات السلام النسائية المحلي، وعمليات حل الصراعات" و

- **قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1366 الصادر عام (2001) الذي يشير إلى "الدور الداعم والمهم للمجتمع المدني" في تعزيز منع الصراعات على المستوى الوطني.**

بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من عملية الإصلاح الرئيسي داخل جهاز الأمم المتحدة، فقد جرى تناول دور المجتمع المدني على أعلى المستويات. فقد جمع الأمين العام للأمم المتحدة لجنة ذات مستوى عالٍ في شهر حزيران "يونيو" 2004 من أجل إصدار تقرير حول كيفية تحسين وتطوير علاقات المجتمع المدني مع الأمم المتحدة. ومن التوصيات المهمة التي وردت هي: "إنشاء صندوق خاص لإشراك الأمم المتحدة.. تعزيز قدرات المجموعات التي تتمتع بنسبة تمثيل قليلة على التعامل مع الأمم المتحدة، خصوصاً النساء، والأشخاص المعاقين، والفقراء"²⁹. وقام مجلس الأمن خلال الوقت الذي نشر فيه التقرير بمناقشة دور المجتمع المدني لأول مرة في بناء السلام عقب الصراع، وقد تحدث خلال ذلك الكثير من المندوبين والممثلين الحكوميين وغير الحكوميين، وأقروا الدور المهم والحيوي للمنظمات غير الحكومية في الأعمار بعد مرحلة الصراع، والحاجة إلى المزيد من الشراكة بين المجتمع المدني ومجلس الأمن³⁰. وقد امتد التوجه بإشراك المجتمع المدني في المناقشات والنشاطات المتعلقة بالسلام والأمن إلى المستوى الإقليمي. ويشير **الاتحاد الإفريقي** في المادة 20 من بروتوكول تأسيس مجال السلام والأمن الخاص به، أنه سوف "يشجع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي، ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، خصوصاً المؤسسات النسائية، على المشاركة بشكل فعال في الجهود التي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا"³¹. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع المدني مدعو للمشاركة في كافة الجلسات العلنية للمجلس. وقد قامت **منظمة الدول الأمريكية (OAS)** مؤخرًا ومن خلال قرار دائم صادر عن المجلس بإنشاء صندوق لدعم مشاركة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في نشاطات ومؤتمرات منظمة الدول الأمريكية. يجب على كافة المجموعات المسجلة لدى منظمة الدول الأمريكية تقديم طلب إلى الأمانة العامة من أجل النظر فيه بخصوص هذه المنح. ويوجد لدى كل منظمة إقليمية معاييرها الخاصة بتمكين المنظمات غير الحكومية بأن تكون معتمدة لديها والمشاركة في أعمالها.

على الصعيد الوطني، وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية في كل مكان، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجهها هو الضغط على الحكومات وعلى الأحزاب السياسية الرئيسية من أجل تطبيق القوانين الدولية، والمواثيق التي أقرتها وصادقت عليها، وكذلك الالتزامات التي التزمت بها. أما التحدي الآخر فهو تغيير السياسات الوطنية من أجل تمكين المنظمات غير الحكومية من العمل بشراكة متساوية مع السلطات الحكومية في توفير الخدمات الأساسية، مثل البرامج الصحية أو التعليمية.

5 – القيام بإجراءات استراتيجية: ما الذي يمكن أن تفعله النساء من بناء السلام؟

1. قبل إنشاء منظمة غير حكومية، أرسم خارطة لنشاطات المجتمع المدني من أجل تجنب التكرار والازدواجية. أسعى واجعل هدفك تكملة الجهود القائمة. كن واضحا بالنسبة لأهداف المنظمة الجديدة وموقفها وموقعها بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني الأخرى والحكومة.
2. إعداد جدول أعمال وصلاحيات واختصاصات تمثل وتعكس احتياجات قطاع واسع من الناس لهم جذور في المجتمع المحلي، والتغلب على العوامل التي تقسمهم.
 - ضع حقوق الإنسان الدولية وحقوق المرأة في صلب نشاطاتك وحاول تحقيقهم بطرق منسجمة مع الثقافة السائدة
3. أسعى نحو المؤسسات والمنظمات الأخرى وحاول إنشاء تحالف أو إئتلاف بناء على مجموعة من المبادئ والقيم المشتركة. بهذه الطريقة، يمكن تعزيز وتقوية الوحدة دون المساس أو التدخل باختصاص أو مصالح كل مجموعة أو مؤسسة.
4. أسس منبر أو ملتقى وطني للمجتمع المدني يناصر ويؤيد التشريعات والقوانين التي تدعم تأسيس وتشكيل المنظمات غير الحكومية، والتي يمكن أن تكون نقطة محورية للموارد والإمكانات، بما في ذلك الخبرات الفنية والإدارية.

5. ضع جدول أعمال وألويات مشتركة للعمل. واستعمل ذلك كلما أمكن كأساس في المناصرة وجمع الأموال والتبرعات من الجهات المانحة.
6. شكل تحالفا مع الحكومة والبرلمان من أجل الوصول إلى مستويات صنع واتخاذ القرار.
7. أسعى إلى تأسيس صندوق خاص للمنظمات غير الحكومية يمكن استخدامه من قبل المنظمات غير الحكومية المتفرعة.
8. حدد الهياكل غير الرسمية والتقليدية التي تستطيع من خلالها المؤسسات النسوية تأكيد تأثيرها ونفوذها والعمل على تقويته وتعزيزه.
9. وثق نشاطاتك ونتائجك من أجل تبادل الدروس والعبر المستفادة مع النساء الأخريات من بناء السلام.
10. استفد من السياسات والقوانين الدولية مثل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 من أجل زيادة ورفع مستوى الوعي حول دور المرأة في السلام والأمن.

أين تستطيع العثور على المزيد من المعلومات؟

البشرى جودي، نساء بينين السلام: المشاركة في الخبرات. لندن، التحذير الدولي، 2003، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.international-alert.org/women/publications/KnowHowPaper.pdf>

بيرس جيني و جودي هاول. المجتمع المدني والتنمية: استكشاف مهم باولدر، CO لين رينير 2001

ريوبين، ويليام. فهم المجتمع المدني. واشنطن دي سي. البنك الدولي، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.worldbank.com/participation/UnderstandingCivilSociety.pdf>

سين، جيتا و كارين جرون. التنمية، الأزمة والرؤية البديلة. منظور المرأة في العالم الثالث، لندن: مطبوعات داون ارتسكان، 1998

الأمم المتحدة: علاقات مجلس الأمن مع المجتمع المدني. نيويورك، الأمم المتحدة، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
http://www.un.org/reform/security_council.doc

الأمم المتحدة: نظام الأمم المتحدة والمجتمع المدني- جرد وتحليل الممارسات: ورقة للجنة الأمين العام للأمم المتحدة حول الأشخاص المطلعين على علاقات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني. نيويورك: الأمم المتحدة، 2003، 4 أيلول "سبتمبر" 2004،
<http://www.un.org/reform/pdfs/hlp9.htm>

الأمم المتحدة: نحن الناس: المجتمع المدني، الأمم المتحدة، والحكم العالمي - تقرير لجنة الناس البارزين في مجال العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. نيويورك: الأمم المتحدة، 2004، 5 أيلول "سبتمبر" 2004
http://www.un.org/reform/a58_817_english.doc

الكلمات المركبة من أوائل حروف كلمات أخرى

BONGO	المنظمات غير الحكومية التي يتم تأسيسها وتوجيهها من قبل قطاع التجارة والأعمال
CEDAW	العهد الخاص بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة
CBO	منظمات المجتمع المحلي
CSO	منظمات المجتمع المدني
CSW	مفوضية وضع المرأة
DAW	شعبة تطور المرأة
ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة
FAS	منظمة التضامن مع المرأة الإفريقية
GONGO	المنظمات غير الحكومية التي تدعمها الحكومة
HIV/AIDES	مرض أعراض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
INGO	المنظمات غير الحكومية الدولية
Isis-WICCE	المنظمة النسائية الدولية للتبادل الثقافي
MANGO	المنظمات غير الحكومية التي أسستها المافيا
NGLS	خدمات الارتباط مع المنظمات غير الحكومية
NGO	المنظمات غير الحكومية
OAS	منظمة الدول الأمريكية
OSAGI	مكتب المستشار الخاص للأمين العام حول شؤون الجندر "المساواة بين الجنسين" وتطور المرأة
SAFHR	منبر "ملتقى" جنوب آسيا لحقوق الإنسان
UN	الأمم المتحدة
UNIFEM	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

- ¹ هاول، جودي و جيني بيرس. *المجتمع المدني والتنمية: استكشاف مهم باولدر*، CO لين رينير 2001
- ² كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية: ما هو المجتمع المدني؟ 1 آذار "مارس" 2004، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
http://www.lse.ac.uk/collections/CCS/what_is_civil_society.htm
- ³ مارشال ميكولوس. "الشرعية والفعالية: دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في الحكم السليم" *الشفافية الدولية*، 1 تشرين أول "نوفمبر" 2002، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.globalpolicy.org/ngos/credib2003/0529legit.htm>
- ⁴ طبقا لما صرح به نشطاء السلام الكولمبيين في ورشة العمل التي عقدت في لندن خلال شهر تموز "يوليو" 2004
- ⁵ سين، جيتا و كارين جرون. *التنمية، الأزمة والرؤية البديلة. منظور المرأة في العالم الثالث*، لندن: مطبوعات داون ارتسكان، 1998
- ⁶ مولينوكس، ماكسين. "تحليل الحركة النسائية." *التنمية والتغيير*، 2: 29، 1998
- ⁷ ريوبيين، ويليام. *فهم المجتمع المدني*. واشنطن دي سي. البنك الدولي، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.worldbank.com/participation/UnderstandingCivilSociety.pdf>
- ⁸ *المنظمات غير الحكومية: دليل السياسات والممارسات الجيدة*. مؤسسة الكومنولث، لندن 1995، وردت في دليل تدريب المنظمات غير الحكومية لمتطوعي السلام، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.peacecorps.gov>
- ⁹ للإطلاع على المزيد من المعلومات حول الدول الأعضاء في العهد "الميثاق" الدولي، انظر
<http://www.unhchr.ch/pdf/report.pdf>
- ¹⁰ دليل تدريب المنظمات غير الحكومية لمتطوعي السلام، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.peacecorps.gov>
- ¹¹ البنك الدولي يصنف المنظمات غير الحكومية، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.docs.lib.duke.edu/igo/guides/ngo/define/htm>
- ¹² تيرمان، جون. *جعل النفوذ تغني، الثروة الخاصة والنفوذ الحكومي في البحث عن السلام*: راومان و لانهام، ميريلاند ليتل فيلد للنشر، 2000
- ¹³ ريوبيين، ويليام. *فهم المجتمع المدني*. واشنطن دي سي. البنك الدولي، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.worldbank.com/participation/UnderstandingCivilSociety.pdf>
- ¹⁴ الفاريز، فرانسيسكو، أس. و باولين مارتين. "دور المنظمات غير الحكومية السلفادورية في إعادة الإعمار عقب الحرب" *التنمية على صعيد الممارسة*، المجلد 2، رقم 2، 1992، 6 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.developmentinpractice.org/readers/DSW/about.htm>
- ¹⁵ *رابطة النساء الدولية للسلام والحرية*، <http://www.wilpf.int.ch>
- ¹⁶ اندرليني، سانام ناراجي، من برنامج عمل بكيين إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 وما بعد ذلك، لندن، التحذير الدولي، 2001، الصفحة رقم 11
- ¹⁷ نفس المرجع والكتاب والفصل والصفحة
- ¹⁸ البشرى جودي، *نساء بينين السلام: المشاركة في الخبرات* لندن، التحذير الدولي، 2003، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.international-alert.org/women/publications/KnowHowPaper.pdf>
- ¹⁹ كما أشارت أمل رسام في مراسلات البريد الإلكتروني، آب "أغسطس" 2004
- ²⁰ البشرى جودي، *نساء بينين السلام: المشاركة في الخبرات* لندن، التحذير الدولي، 2003، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.international-alert.org/women/publications/KnowHowPaper.pdf>
- ²¹ عابدي، ديخا ابراهيم، سلام المواطن، Citizen's Peace، بناء السلام في واجير، شمال شرق كينيا، 27 أيلول "سبتمبر" 2004
http://www.xs4all.nl/-conflict1/pbp/4/4_womenk.htm
- ²² انظر روجاس كاتالينا، *في وسط الحرب. مساهمة المرأة بالسلام في كمبوديا*. واشنطن دي سي: مفوضية سياسة النساء ببادرن بإطلاق عملية السلام. 2004، 5 أيلول "سبتمبر" 2004،
<http://www.womenwagingpeace.net/content/articles/ColombiaFullCaseStudy.pdf>
- ²³ نفس المرجع والكتاب والفصل والصفحة
- ²⁴ كومان كريشنا، *المرأة والحرب الأهلية: التأثير على المنظمة والعمل*. باولدر، CO لين راينر، 2001

- ²⁵ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير انجاز مشروع المساعدات: مشروع السلام و إعادة الوضع الوطني إلى سابق عهده 0394 – 519، سان سلفادور: بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID في السلفادور، عام 1997.
- ²⁶ للإطلاع على المزيد من المعلومات حول المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC انظر الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت:
- ²⁷ دائرة خدمات الارتباط مع المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة NGLS، 5 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.un.org/esa/coordination/ecosoc/>
<http://www.un-ngls.org/index.html>
- ²⁸ المشاركة المتساوية للمرأة في منع الصراعات، إدارة وحل الصراعات، وبناء السلام بعد مرحلة الصراعات: النتائج المتفق عليها.
نيويورك، مفوضية وضع المرأة، الجلسة الثامنة والأربعين، 2004، 5 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw48/ac-wp-auv.pdf>
- ²⁹ الأمم المتحدة: نحن الناس: المجتمع المدني، الأمم المتحدة، والحكم العالمي – تقرير لجنة الناس البارزين في مجال العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. نيويورك: الأمم المتحدة 2004، 5 أيلول "سبتمبر" 2004
http://www.un.org/reform/a58_817_english.doc
- ³⁰ الأمم المتحدة: تركيز المتحدثين على الدور المهم والشامل للمجتمع المدني في بناء السلام في الدول التي تجاوزت مرحلة الصراع، خلال مناقشة مجلس الأمن. نيويورك، الأمم المتحدة، مجلس الأمن 2004، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.un.org/News/Press/docs/2004/sc8128.doc>
- ³¹الاتحاد الإفريقي، الجمعية العمومية للاتحاد الإفريقي: الجلسة العادية الأولى. البرتوكول المتعلق بتأسيس مجلس السلام والأمن بالاتحاد الإفريقي. دوربان، جنوب إفريقيا، الاتحاد الإفريقي 2002، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.au2002.gov.za/docs/summit.council/secprot.htm>